

Distr.: General
29 November 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات؛ الموضوع ذو الأولوية: "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع، وفي التنمية والتحديات الراهنة"

بيان مقدم من الرابطة الدولية لتجلي السيدة العذراء، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا لأحكام الفقرتين ٣٦ و ٣٧

من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2012/1



البيان

دعوة لتحقيق العدالة، والاعتراف والتقدير للشعوب الأصلية مع الإشارة بصفة خاصة إلى الرؤية الثاقبة والناقدة وإسهام نساء الشعوب الأصلية في المجتمع ككل

”أنا أشجع جميع الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات ملموسة للتصدي للتحديات التي تواجه نساء الشعوب الأصلية - بما في ذلك التهميش، والفقر المدقع وفقدان الأراضي، والمناطق والموارد“. تعكس هذه العبارات المشجعة التي أدلى بها الأمين العام في آب/أغسطس ٢٠١١ صدى إعلان الأمم المتحدة القوي بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ويؤمل أن تكون قد أدت إلى إحداث تحولات في وعي المجتمع العالمي. وبرغم التقدم المحرز، فلا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، لا سيما من حيث فهمنا لنساء الشعوب الأصلية وإبداعهن وبراعتنهن وتكيفهن وكفاءتهن داخل الأسرة والمجتمع المحلي. كما أن فهم المسائل الجنسانية فيما بين جميع الثقافات يتسم بالتعقد والحساسية.

ولا تزال أصوات الشعوب الأصلية، دون استثناء تقريبا، يطغى عليها خطاب التيار السائد المتجذر في تراكم الثروة، بدلا عن تقدير كرامة الإنسان. ولقد اكتشفت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن نحو ٦٠٠ من أسر شعب الغواراني في منطقة شاكو البوليفية يعيشون في ظل أشكال معاصرة من العبودية. وفي جميع أنحاء العالم يجد يوميا البشر الذين يعيشون في الفقر، ولا سيما أولئك الذين يسمون أنفسهم بالشعوب الأصلية، أنفسهم ”مدفوعون دفعا إلى ضواحي مدننا إذ أن الأماكن العامة ومرافق النقل تملكها القطاع الخاص والطبقة الأرستقراطية“ (بيان أدلى به المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان أمام الدورة السادسة والستين للجمعية العامة). وحينما تصبح المعاقبة، بدلا عن الاحترام والتمكين هي القاعدة، فإن الفقر يترسخ، ويتفاقم وينمو على جميع المستويات. وتعيش الشعوب الأصلية تقليديا في أراضي غنية بالموارد الطبيعية والمعادن. وثمة وعي متزايد بينها بأنه يجب إلزام الحكومات والشركات على الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأوصياء على أراضيهم قبل الانخراط في أية أنشطة من شأنها إحداث تغييرات على أراضيهم أو مواردهم أو أقاليمها.

وعلى الرغم من تراكم الآثار التي خلفتها قرون من الاستعمار وأفكاره الخاطئة عن ”التمنية“، فقد أُنجبت كثير من ثقافات الشعوب الأصلية بعضا من أفضل النشطاء والعلماء والأخصائيين في شؤون البيئة والحامين والفنانين والشعراء والموسيقيين والفلاسفة في العالم. وبما أن الصحوة والوعي على الصعيد العالمي قد شجعتنا على العودة إلى إقامة علاقة متناغمة

مع الطبيعة، فقد وضع الشعب الإكوادوري في عام ٢٠٠٨، بثقافته المستمدة من الشعوب الأصلية والسائدة على حد سواء أول دستور في العالم يعترف بحقوق الطبيعة. وقد أدرج أكثر من ١٠٠ من المجتمعات المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية هذا الاعتراف في قوانينها المحلية وتشجع كثير من البلدان الأخرى على التثقيف في مجال حقوق الطبيعة والدفاع عنها. وقد صدر نداء من كوشابامبا، بدولة بوليفيا المتعددة القوميات، في نيسان/أبريل ٢٠١٠ يدعو إلى الاعتراف بالإنسانية وأمننا الأرض وحمايتهما من أضرار أنشطة السلب البالغة الكثرة، مثل استخراج الوقود الأحفوري، والامتيازات الكثيرة لقطع الأشجار والاستغلال المفرط للموارد المائية.

وعلى الرغم من الهندسة الجيولوجية لأزمات المناخ، وتخصيب المحيطات لزراعة العوالق، ومختلف الجرائم المرتكبة ضد المجتمعات الريفية، نود أن نسلط الضوء على براعة نساء الشعوب الأصلية في جبال التيبيلانو البوليفية أو مناطق الأنديز الوسطى في إكوادور وبيرو. ولقد أظهرت الدراسات أن هؤلاء النسوة يدرن مجموعة واسعة النطاق من الالتزامات بمهارة، مثل إدارة الأسر المعيشية، وتعليم أطفالهن، والعمل في الحقول، والحياكة وأداء مهام متعددة في الوقت نفسه. وسلطت دراسات أخرى أجريت مؤخرا عن نساء الشعوب الأصلية المقيمات في ضواحي المدن الرئيسية في الأنديز الضوء على الطابع العام جدا للسوق في حياة عدد كبير من المهاجرين. وعادة ما يكون العالم الأثني للشعوب الأصلية عالما منغلقا ومتسما بالخصوصية، ومرتويا بعيدا يعبر عن نفسه همسا بلغة الكيتشوا الواسعة الانتشار، ولكن هناك تراجعاً مستمرا في الأدوار إذ أن النمو العضوي المتواصل لأماكن السوق المفتوحة مع ما تحدي عليه من عدد لا يحصى من الأكشاك تعطي البائعة وجودها القوي في المجتمع.

ويجري التمتع بفترات تحرر مؤقتة من حالات العنف المفرط الذي يرتكبه الذكور، وإقامة الصداقات، ولكن، فوق هذا وذلك، يكون اقتصاد الأسرة المعيشية مضمونا ليوم آخر. وتشهد أسواق الأنديز جميع أشكال الحياة البشرية: خياطة تحيك الملابس البالية، وبائعة تحبك شالات ملونة زاهية وهي تنتظر الزبون القادم، والأحذية يجري إصلاحها على الفور وتمد الحيوانات الصغيرة الحية التي لا حصر لها رقابها من الأقفاص وتنتظر مصيرها. وجرى تحويل الخبرة المحلية إلى نهج مبتكر لتلبية احتياجات الواقع الجديد.

لقد جعلت الخبرات مثل تلك الوارد وصفها أعلاه أنه لا مناص للحكومات من الاعتراف والاستثمار في تمكين نساء الشعوب الأصلية. ويجب ضمان حقوقها في الملكية، وهي في حاجة إلى التحكم في الموارد الطبيعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

ويشكل تعزيز قدرات المرأة الريفية، وتعاونيات المزارعين وإمكانية تسويق المواد الغذائية التي تنتجها أحد المتطلبات الأساسية للنهوض بالمرأة خلال السنوات القادمة.

وهناك خطر متزايد يتمثل في أن تحذو البلدان الواقعة جنوب الكرة الأرضية حذو بلدان الشمال في أنماط الاستهلاك الكارثية. ويوضح توماس ليتزي، وهو محام يتخذ من الولايات المتحدة مقرا له ويعمل على إعداد إطار قانوني لحماية البيئة، أن الشكل السائد لحماية البيئة في البلدان الصناعية يقوم على نظام تنظيمي، يضمن الطابع القانوني على تصريف كميات كبيرة من المواد السامة في البيئة، وهذا نظام غير نافع. وإن جرى الاعتراف بحقوق أمنا الأرض، فإن التعويض لن يقاس من حيث الضرر الواقع على البشر فحسب، بل أيضا من حيث الضرر الواقع على النظام الإيكولوجي.

وفي مناطق منتشرة في جميع أنحاء العالم مثل منطقة الأمازون، حيث توجد المئات من السدود، والطرق، وعمليات ضخمة للتنقيب عن النفط والغاز، وخطوط الأنابيب ومزارع الوقود الأحثائي المقترح إقامتها تهدد بتدمير النظم الهيدرولوجية، فإن من الأهمية الحاسمة بشكل متزايد أن تتوحد الشعوب الأصلية وكافة الشعوب دعما للحقوق القانونية للطبيعة.

ونوصي بأن تقوم الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بما يلي:

- ضمان التنفيذ الشامل للالتزامات الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية الذي اعتمده الجمعية العامة في عام ٢٠٠٧. وتدعو الروح الجماعية لمجتمعات الشعوب الأصلية إلى الامتثال التام للمبادئ التي أيدتها الإعلان، والتي ستساعد بقدر أكبر على تمكين نساء الشعوب الأصلية ومجتمعاتهن المحلية؛
- استحداث آلية لاستعراض الأقران في تنفيذ الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛
- النظر بجدية في التوصيات الواردة في تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية المعنون "الصناعات الاستخراجية العاملة في أقاليم الشعوب الأصلية أو بالقرب منها"؛
- إذكاء الوعي، بمشاريع تعاونية مُصممة تتلاءم مع قدرات الشعوب الأصلية خلال السنة الدولية للتعاونيات في ٢٠١٢ وتصميمها وتنفيذها؛
- تنفيذ "مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية" المصممة على الصعيد الوطني، وهي أداة ضرورية للقضاء على الفقر وتمكين الشعوب الأصلية.